

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

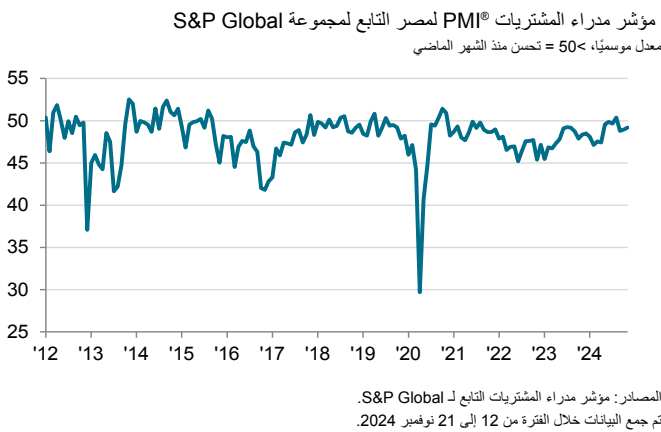
مؤشر مدراء المشتريات يقترب من حدّ النمو (50.0 نقطة)

النتائج الأساسية:

انخفاض وتيرة تراجع النشاط والمبيعات

أبطأ ارتفاع في أسعار المبيعات منذ يوليو

انخفاض معدل التوظيف بسبب تراجع التفاؤل



تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"تباطأ الانخفاض في الإنتاج والأعمال الجديدة في مختلف القطاعات غير المنتجة للنشط في شهر نوفمبر، مما يشير إلى أن ظروف العمل تقترب من الاستقرار. وأشارت بعض الشركات إلى حدوث زيادة في الطلبات، مما عوض عن ضعف الطلب في شركات أخرى، وشهد قطاع التصنيع على وجه التحديد نمواً. ومع ذلك، فإن الركود في قطاع الجملة والتجزئة يعني بشكل خاص أن بيانات مؤشر مدراء المشتريات كانت مؤشراً على تراجع ظروف التشغيل بشكل عام.

"يشير تراجع نشاط الشراء والتوظيف إلى أن الشركات لا تتوقع أن تواجه تحديات كبيرة في مستويات الطاقة الإنتاجية في الأشهر المقبلة. ويعكس انخفاض التفاؤل تجاه النشاط المستقبلي أيضاً درجة كبيرة من عدم اليقين في السوق.

"أكدت الزيادة الأخيرة في قيمة الدولار الأمريكي الضغوط الإضافية على أسعار المشتريات في شهر نوفمبر. ومع ذلك، ورغم تراجع ضغوط الأجور، انخفضت معدلات التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار الإنتاج إلى أدنى مستوياتها في أربعة أشهر، مما يشير إلى احتمال انخفاض التضخم في أسعار المستهلكين خلال الأشهر المقبلة."

أشارت أحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات إلى مزيد من التراجع في ظروف التشغيل على مستوى القطاع غير المنتج للنفط المصري في شهر نوفمبر. وانخفضت مستويات الإنتاج استجابة لضعف تدفق الطلبات، لكن معدل التباطؤ تراجع إلى أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر.

وشهدت أسعار مستلزمات الإنتاج ارتفاعاً بأبطأ وتيرة منذ شهر يوليو، على الرغم من بعض الضغوط على تكاليف المواد الناجمة عن ارتفاع سعر الدولار الأمريكي. وارتفعت تكاليف الإنتاج أيضاً بدرجة أكثر تواضعاً.

ومع ذلك، أصبحت الشركات أقل ثقة بشأن نشاط الأعمال المستقبلي في شهر نوفمبر، مما ساهم في انخفاض أعداد الموظفين من جديد.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMITM) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

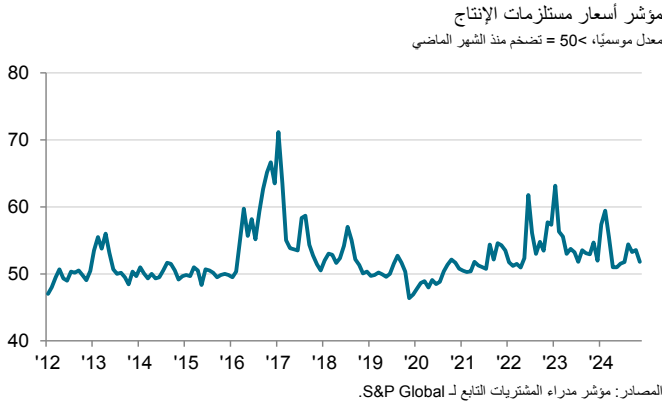
ارتفع مؤشر مدراء المشتريات للشهر الثاني على التوالي في شهر نوفمبر واقترب من مستوى الـ 50.0 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش. وقد سجل المؤشر 49.2 نقطة، مرتفعاً بذلك عن 49.0 نقطة التي سجلها في شهر أكتوبر، وهو ما يشير إلى انخفاض طفيف في ظروف الأعمال.

وقد انخفض نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر الثالث على التوالي، وهو ما أرجعه أعضاء اللجنة عمومًا إلى ضعف الطلب المستمر من جانب العملاء. وانخفض أيضاً حجم الطلبات الجديدة، ليستمر الاتجاه السائد منذ شهر يوليو. ومع ذلك، تباطأت معدلات الانكماش مقارنة بالشهر السابق، حيث أفادت بعض الشركات بحدوث انتعاش في الأعمال الجديدة في ظل بعض مؤشرات التعافي.

وكشفت بيانات القطاعات عن وجود بعض المؤشرات على النمو في قطاع التصنيع، حيث ارتفع الطلب على السلع بشكل متواضع، مما أدى إلى زيادة الإنتاج. وقد ساعد ذلك في تعويض الانخفاض المستمر في قطاعات الإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات.

انخفضت أعداد العمالة في شهر نوفمبر، بعد أربعة أشهر من التوسع. وكان الانخفاض في عدد الوظائف هو الأسرع منذ شهر فبراير، وإن كان هامشياً. وارتبط انخفاض مستويات التوظيف في الغالب بعدم قيام الشركات باستبدال الموظفين الذين تركوا وظائفهم طوعاً بسبب انخفاض حجم المبيعات وتراجع الثقة في المستقبل. وفي الواقع، كانت توقعات الإنتاج للعام المقبل بالكاد إيجابية، وهو ما يمثل ثاني أدنى درجة من الثقة في تاريخ السلسلة.

ساهم انخفاض الإنتاج في ظهور بعض الفائض في المخزون لدى الشركات، مما أدى بدوره إلى المزيد من تقليص مشتريات مستلزمات الإنتاج. وساعد غياب الضغوط على الموردين في أول تقليص لمُدّد التسليم، ولو بمعدل طفيف، على مدى سنوات.



أشارت الشركات غير المنتجة للنفط أيضاً إلى تراجع التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر نوفمبر، حيث انخفضت ضغوط الأسعار إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض نمو الأجور، بالإضافة إلى أن معدل ارتفاع أجور الموظفين بشكل عام كان هو الأبطأ في 16 شهراً. ومع ذلك، واصلت أسعار المشتريات ارتفاعها بقوة، وهو ما تُرجعه أدلة الدراسة جزئياً إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

أدى انخفاض ضغوط التكلفة إلى تراجع التضخم في أسعار المنتجات، حيث ارتفعت أسعار المبيعات بشكل متواضع وإلى أقل حد منذ أربعة أشهر. كما شهدنا أيضاً انخفاضاً طفيفاً في متوسط أسعار الإنتاج في قطاع الإنشاءات، يقابله ارتفاع للأسعار في قطاعات أخرى.

الاتصال

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالرودود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الرودود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرودود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.